

مداخلات المؤتمر القانوني الثالث التنظيم القانوني للميتافيرس

الذي عقد بتاريخ 2022/10/13

دائرة الشؤون القانونية لحكومة دبي

إعداد:

قسم البحوث والإصدارات
إدارة المعرفة

حقوق الطبع والنشر محفوظة لدائرة الشؤون القانونية لحكومة دبي
قسم البحوث والإصدارات
هاتف: +971 4 3533337
Research.Publication@legal.dubai.gov.ae
www.legal.dubai.gov.ae

فهرس المحتوى

4	كلمة الدائرة
6	كلمة شركة مايكروسوفت- الإمارات العربية المتحدة
8	الإشكاليات القانونية في الميتافيرس
13	المحاماة والميتافيرس
15	الميتافيرس وحماية حقوق المؤلف في دولة الإمارات
20	الميتافيرس من منظور مايكروسوفت
22	إدارة العقود والاتفاقات الحكومية في الميتافيرس
24	التشريعات المنظمة للميتافيرس
28	مستقبل التعلم في الميتافيرس
30	ملكية الأصول الافتراضية
33	غسل الأموال بين الواقع والميتافيرس
36	الملكية الفكرية والميتافيرس

كلمة الدائرة

تحرص دائرة الشؤون القانونية لحكومة دبي على إقامة اللقاءات العلمية المفتوحة مع شركائها، لمناقشة أثر مستجدات الواقع التقني وتحولاته في العمل القانوني، ويعزز استراتيجيتها في تبادل الخبرات والمعارف إزاء هذه التحولات التي لم يعد التفاعل معها رفاهية، وإنما أصبح ضرورة تفرضها حتمية المواكبة، وتقتضيها رؤية قيادة رشيدة، ترسم المستقبل باتساع تطلعاتها، وتتجاوز برؤيتها الواعية مختلف التحديات، وتستبق بإنجازاتها خطوات الآخرين في كل الميادين والقطاعات.

إنّ العالم يخوض تحديًا جديدًا مع المستقبل، ينقلنا فيه من الواقع الحقيقي إلى الواقع الافتراضي المعزّز، عبر تقنيات رقمية تختزل معها حدود المكان، وتتجسد عبر تطبيقاتها بيئات عمل تشابه إلى حدٍّ بعيدٍ ما تعودنا لعقود أن يكون في عالم مادي ملموس، لتتحول التكنولوجيا من مجرد أداة لممارسة الأعمال، إلى حيّز حقيقي تمارس فيه المهام، وتدار في ساحات منصاته غير المحدودة استثمارات الدول واقتصادها في مختلف المجالات.

وأمام هذه الثورة التكنولوجية التي يرتهن مستقبل المجتمعات بمدى مواكبتها، وما يتوفر لديها من مهارات وأدوات المسايرة، يأتي هذا المؤتمر القانوني الذي تنظمه الدائرة تحت عنوان (التنظيم القانوني للواقع الافتراضي- ميتافيرس)؛ والذي يسعى في محاوره المطروحة إلى رصد أثر هذا التحول التقني في واقع القطاع القانوني ومستقبله، بوصفه قطاعًا حيويًا يرتبط بالمجتمع ارتباطًا مباشرًا، فضلًا عن ارتباطه بالنشاط الاستثماري في إمارة دبي.

إننا نؤمن إيمانًا عميقًا بأن الاستجابة لممارسات هذا الواقع الافتراضي المعزز وفضاءات عالمه المفتوح، تحمل معها أسئلةً مشروعةً، حول تحديات الخصوصية، والقدرة على توفير بيئة آمنة لمستخدمي هذه التقنيات، وما يرتبط بهذا من متطلبات تشريعية، وهيئة بنية تحتية مواتية وملائمة، تستوعب تداعيات هذا التحول وممارساته التطبيقية، لا سيّما في قطاع العمل القانوني الحكومي؛ ولذلك فإننا نتطلع إلى أن يكون هذا المؤتمر إجابة علمية وعملية عن العديد من التساؤلات المطروحة، وأن يضيف بنقاشاته إثراءً معرفيًا للمجتمع القانوني كله.

إن دائرة الشؤون القانونية لحكومة دبي، جزء من منظومة العمل في حكومة رائدة في تبني كلّ مقومات التطور، ومُمكّنات المواكبة، واستشراف المستقبل وصناعته، وإننا ملتزمون التزامًا مطلقًا بأن نكون، بمهامنا واختصاصاتنا، جزءًا من هذا التطور الداعم للاقتصاد الرقمي الحكومي، الذي يمضي بتوجيهات ورؤى صاحب السموّ الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي (رعاه الله)، ومتابعة حثيثة من سموّ الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد دبي رئيس المجلس التنفيذي، مدركين أن المستقبل مختلف، وأنه يحتاج إلى استراتيجيات ومنهجيات مختلفة كذلك.

د. لؤي محمد بالهول

المدير العام

كلمة شركة مايكروسوفت- الإمارات العربية المتحدة

السيد/ نعيم يzbek

المدير العام لشركة مايكروسوفت

ليس غريبًا أن تدير دولة الإمارات العربية المتحدة وإمارة دبي الحوار بشأن السياسات المتعلقة بالميتافيرس، فهو اتجاه تقني حديث يقدم فرصًا هائلة لكثير من الحكومات والقطاع الخاص، ولكننا ندرك أن موضوعات مثل السياسات والخصوصية والأمن هي موضوعات شديدة الأهمية يتعين مناقشتها من قبل النظام الإيكولوجي بالكامل في الفترة القادمة للتعرف على كيفية إدارة هذا النظام التقني الجديد، ولكن فعاليات من هذا القبيل والتي يجتمع فيها أنظمة إيكولوجية، وشركات تقنية، ومؤسسات قانونية، ومؤسسات حكومية، والقطاع الخاص للحديث عن هذه الموضوعات مجتمعة وإجراء عصف ذهني، واكتساب معارف ستكون مفيدة للغاية للنظام الإيكولوجي القانوني بالدولة، ومن الجدير بالذكر أن شركة مايكروسوفت تعمل في دولة الإمارات العربية المتحدة منذ ما يزيد على 30 عامًا، والشراكة مع الحكومة كانت وما تزال محورًا مهمًا، حيث تركز الشركة بشكل مستمر على دعم الحكومة في مجال التعليم وفي تطوير مهارات الفئات الشابة، ويتواصل العمل عن كثب مع الحكومة والقطاع الخاص للتأكد أن كلا القطاعين بإمكانهما الاستفادة من التقنية لخدمة عملائهما بشكل أفضل.

ويمكن القول بأن الميتافيرس يجتاح العالم، ومن المتوقع أن يكون هذا التطور هو أحد أكبر التطورات التقنية التي سوف نشهدها في السنوات المقبلة، فمن المهم والضروري للغاية أن يكون لدينا الحوكمة الصحيحة في عالم الميتافيرس، ذلك لأن ويب 3 والميتافيرس سيكونان البنية الأساسية التي سوف تستخدمها المؤسسات في القطاعين الحكومي والخاص لدفع عملية التحول الرقمي، فيمكن أن تتم إدارة النظام القضائي بالكامل من خلال الميتافيرس، بحيث سيكون مزاولو

المهن القانونية والقضاة عبارة عن صور رمزية تتواصل مع بعضها البعض من خلال الميتافيرس.

إن اعتبارات خصوصية البيانات من المسائل المهمة التي يجب أخذها بعين الاعتبار، فلا يستطيع أحد المخاطرة بخصوصية بياناته الشخصية، حتى لو كانت التقنية ستأخذنا بالفعل إلى مستويات مختلفة، ومن المهم بمكان وجود قوانين وسياسات صحيحة تنظم هذه المسائل، وعندها فقط يمكن للقطاعين الخاص والحكومي الحصول على أفضل ما في هذا التطور التقني الجديد.

الإشكاليات القانونية في الميتافيرس

د. جمعة عبيد الفلاسي

مدير إدارة شؤون المحامين والمستشارين القانونيين

دائرة الشؤون القانونية لحكومة دبي

إن دولة الإمارات العربية المتحدة تستعد للمستقبل وتعمل على استشرافه والاستعداد له، فقد صدرت العديد من التشريعات في الدولة مثل قانون ترخيص قانون الأصول الافتراضية، والذي يمثل خطوة استباقية تعكس الاستعداد التام من الدولة للمستقبل، وهناك العديد من المبادرات التي تم تبنيها مثل الانتقال من المدن الذكية إلى المدن الواعية، ورفع معدل ومستوى الوعي بتطوير أنظمة ذكية يمكن أن يتم استخدامها لتحاكي العقل البشري في عملية تلبية المتطلبات اليومية في العمل، والانتقال من المنازل الذكية إلى المنازل الواعية حيث تقوم الروبوتات بوظائف البشر.

وبعد أن دخل الميتافيرس إلى عالمنا من باب الترفيه والألعاب، فقد أصبح يرتبط بالعديد من القطاعات الحيوية والمؤثرة في الحياة العملية، فالميتافيرس سيفرض واقعًا جديدًا يتفاعل من خلاله المستخدمون في بيئات متعلقة بعالم افتراضي، بيئة انتقلت بصاحبها من العالم المادي الملموس إلى بيئة عالم افتراضي مفتوح.

والميتافيرس عالم افتراضي مشترك يُمكن المتعاملين من التفاعل من خلال صور رمزية افتراضية، ومن خلال واقع معزز يدعم هذه الفرضيات، ويكون لكل من يتعامل في هذا الميتافيرس على الأغلب أفتار أو مجسم يعكس الهوية الشخصية له من خلال ارتدائه للنظارات أو استخدامه لتكنولوجيا معينة للدخول لهذا العالم، والواقع الافتراضي يستخدم العالم الافتراضي وعالم معزز، يعرف

"بالاوجمنتد رياليتي"، وهناك مصطلحات إضافية مثل البي سي آي وعملية الموجات الدماغية الحاسوبية، والويب 3.

وتحرص إمارة دبي دومًا على استباق الجهود في كافة الميادين، ولا سيما التحول الرقمي ودعم الابتكار والإبداع في عملية الاستعداد للمستقبل بكل الأدوات والوسائل المتاحة، وقد أطلقت حكومة دبي استراتيجية الميتافيرس مؤخرًا، حيث أكدت من خلالها على أن إمارة دبي ستكون ضمن أفضل عشر مدن اقتصادية في مجال الميتافيرس، ولتكون مركزًا رئيسيًا لمجمع الميتافيرس عالميًا، وسيتم مضاعفة أعداد شركات البلوك تشين مقارنةً بالوضع الحالي مما سيؤدي إلى استقبال آلاف الشركات في مجال البلوك تشين والميتافيرس، ومن المتوقع أن يكون هناك أربعون ألف وظيفة عمل لشركات افتراضية تسهم في عملية دعم اقتصاد إمارة دبي في العام 2030، مما يؤكد على تشجيع الابتكار ذلك أن الميتافيرس سيسهم في عملية إيجاد حلول تقنية للمستخدمين والمبرمجين الذين سيقومون بتقديم ابتكاراتهم من خلال هذه المنصة.

وبإيجاز، فإن أهداف الاستراتيجية الشاملة لحكومة دبي ترسم مسارًا لاستشراف المستقبل في هذا القطاع التقني، ولعل كان من هذه البدايات التنظيم التشريعي بصور القانون رقم (4) لسنة 2022 بشأن الأصول الافتراضية، والذي وضع إطارًا قانونيًا متكاملًا لحماية المستثمرين وتضمين معايير دولية لحوكمة الأصول الافتراضية، وتعزيز النمو التجاري المسؤول لجميع المستخدمين، وتم منح سلطة دبي صلاحية قانونية لتنظيم الأصول الافتراضية، ومسؤولية ترخيص وتنظيم القطاعات داخل إمارة دبي بما في ذلك المناطق الحرة.

وتعد سلطة دبي لتنظيم الأصول الافتراضية مهمة في عملية التنسيق بين مجموعة كبيرة من الشركات لعملية إدارة المنصات الافتراضية، مع المركز المصرفي وهيئة الأوراق والسلع والتنسيق مع حكومة دبي الرقمية، فسلطة تنظيم

الأصول الافتراضية هي أول سلطة حكومية رسمية في العالم منظمة لمنصات الأصول الافتراضية وخدمات تبادل هذه المعلومات أو إدارتها في العالم الافتراضي.

وتسعى السلطة من خلال إدارة المسائل الخاصة بالميثافيرس من خلال منصة خاصة بها معروفة بـ (فيراميتاكيو)، لتكون هذه القناة الأساسية للتعاون مع مقدمي الأصول الافتراضية لفتح الباب للطلبات الجديدة في هذا العالم الجديد، وتدعم السلطة أصحاب التراخيص من دخول عالم الميثافيرس لتبادل المعارف والخبرات، ورفع الوعي، وتوفير البنية الأساسية للأمن المعلوماتي لهذه الخدمات في فضاء الميثافيرس.

ويمكن القانون رقم (4) لسنة 2022 بشأن الأصول الافتراضية سلطة دبي للأصول الافتراضية من تأسيس وجذب المستثمرين من كافة دول العالم للتعامل مع الأصول الافتراضية، لتكون دبي هي الجاذبة لتلك الأعمال، وداعمة لتوفير الأطر القانونية، والقواعد الصحيحة والسليمة لعملية الإشراف والرقابة على هذه الأصول الافتراضية.

ويمكن للمنتجات والسلع أن تكون معروضة في الميثافيرس من خلال مقاطع صوتية أو مرئية، مثل المجسمات ثلاثية الأبعاد، وبذلك فقد غير الميثافيرس المفاهيم المستقر عليها بالقانون المدني بأن يكون المبيع مالا موجودا، متقوما، ومملوكا، وقابلا للتسليم، ومعلوما.

وتعد آلية حماية الهوية الشخصية من أهم المسائل التي يجب معالجتها في عالم الميثافيرس، فلا بد من تدخل السلطات المعنية لتنظيم مسألة حماية هذه البيانات بمعايير تحمي جميع البيانات المتعلقة في هذا الفضاء، وقد وضعت العديد من الدول مثل الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة أطرا قانونية لحماية حقوق المستخدمين.

وفيما يتعلق بالإشكاليات القانونية في تجاوز أدبيات التفاعل بين الأفراد والجماعات، فهي تحتاج إلى معالجة قانونية بأن يرسم لها القانون خارطة طريق لمنع مثل هذه الانتهاكات، وأن يكون هناك تنظيم لرفع الدعوى المدنية للمطالبة بالتعويض أو رفع الدعوى الجزائية بشأن أي انتهاك يقع ضمن هذا الفضاء، وفي موضوع الإثبات، قد يكون من الصعب إسناد بعض الجرائم لشخصيات افتراضية أو رموز (الأفتار) باعتبارهم شخصيات وجدت بسبب الذكاء الاصطناعي فهي مجرد تفاعلات ذكية بين البرمجيات.

وتتكفل قوانين حماية المستهلك بوضع القواعد الأساسية لضمان توفر سوق عادل ومنصف للمستهلكين، ويشكّل قانون حماية المستهلك رقم (15) لسنة 2020 نقلة نوعية في حماية حقوق المستهلك، وضمان جودة السلعة والخدمة، والحصول عليها بالسعر المعلن، والحفاظ على صحة وسلامة المستهلك، وحماية بيانات المستهلكين، إلا أن الأمر قد يصعب إذا كانت السلع غير ملموسة، فهذه مسائل تتطلب معالجة تشريعية.

وهناك العديد من الأسئلة المتعلقة بحماية البيانات الشخصية، وكيفية استخدام هذه البيانات، والمواءمة في حمايتها، ولهذا فإن التدخل التشريعي يعد غاية في الأهمية لضبط وصياغة تعريف المعلومات الشخصية ضماناً لسريتها، وقد تطرقت لهذه المسائل عدة تشريعات في الدولة، ويستوجب ذلك توعية مستخدمي هذه المنصات لعملية نقل المعلومات وكيفية الاستفادة من هذه البيانات، وقد وضع القانون الاتحادي لحماية البيانات الشخصية أطراً متكاملة لحماية سرية المعلومات وحماية الخصوصية.

إن توعية المتعاملين والمستخدمين والتأكيد على حقوقهم والتزاماتهم، من الأمور المهمة التي يجب دعمها، ذلك أن فهم السياسات والإجراءات والممارسات، وكيفية التعامل مع جميع الأطراف في الميتافيرس يعد من المسائل التي يجب

مراعاتها عند سنّ التشريعات ذات الصلة، كما يجب اتخاذ التدابير التنظيمية والتقنية القادرة على منع أي هجمات إلكترونية.

وبشأن المحتوى غير القانوني، فإن قانون الجرائم الإلكترونية يعاقب على ذلك سواء تم نشر معلومة أو تداولها، نتيجة استخدام فضاءات الإنترنت، ويفرض القانون العقوبات المناسبة والغرامات الحاسمة لمنع مثل هذه الأفعال غير القانونية، وعليه، فإن وجود مثل هذه التشريعات يؤكد على أن دولة الإمارات العربية المتحدة قادرة على الدخول بكل قوة في مجال الميٹافيرس.

المحاماة والميتافيرس

د. إلكسندر بريكسيندروف

عضو مؤسس ورئيس شركة بريكسيندروف وشركاه وفرعها القانوني مينا للمحاماة
واستشارات الأعمال والاستشارات القانونية بالإمارات وسويسرا

في دولة الإمارات العربية المتحدة، يجري التعامل مع العديد من قضايا المحاكم عن بُعد من خلال استخدام رموز الدخول، وقد خطت دولة الإمارات العربية المتحدة خطوات كبيرة في مجال أتمتة أعمال المحاكم، مما قد يسهل الانتقال من العالم الواقعي إلى العالم الافتراضي.

ومن الطبيعي أن تصبح الملكية الفكرية أمرًا مهمًا جدًّا في المساحات الافتراضية، ذلك أنه يمكن إنشاء رموز غير قابلة للاستبدال (NFTs) مع أي شعار علامة تجارية مما يؤدي إلى تحقيق أرباح جراء القيام بذلك، وعليه فيجب توفير بعض أشكال الحماية القانونية.

وتوجد بعض العلامات التجارية المشهورة التي دخلت عالم الميتافيرس، وحصلت على الحماية اللازمة، ولكن قد يصعب إنفاذ حقوق الملكية الفكرية من قبل المحاكم، خاصة أنه في عالم الميتافيرس يتم التعامل مع أفراد مجهولي الهوية في بعض الأحيان، ويتم تمثيلهم من خلال محافظ رقمية فقط.

وتعد البيانات الشخصية من أهم المسائل القانونية التي تثار عند الحديث عن البلوك تشين والميتافيرس، ومن الصعب تحديد القوانين التي يجب سنها لحماية البيانات الشخصية في عالم الميتافيرس، إذ إن كل بلوك تشين له قواعده الخاصة المتعلقة بالبيانات الشخصية، إضافة إلى أن أشكال البيانات مختلفة.

وباختصار، فإن لكل بلوك تشين مستوى معينًا من الأمان والشفافية، وتعد مسألة مكافحة غسيل الأموال مسألة مهمة يتعين الإلمام بكافة جوانبها عندما يتعلق الأمر بالأموال الواردة في الميتافيرس على شكل عملات مشفرة، وضمن أن هذه الأموال متوافقة بشكل كافٍ مع الإطار التنظيمي على الصعيد الدولي.

الميتافيرس وحماية حقوق المؤلف في دولة الإمارات العربية المتحدة

د. بشار حكمت ملكاوي

مدير قسم البحوث والإصدارات

دائرة الشؤون القانونية لحكومة دبي

إن قانون حقوق المؤلف بصيغته الحالية يغطي معظم الجوانب المطلوبة لتطوير الميتافيرس، وقد يكون هناك حاجة إلى إجراء بعض التغييرات، إلا أن هذه التغييرات بسيطة لا ترقى لتكون تغييرات جوهرية.

بدايةً، صدر القانون الاتحادي رقم (15) لسنة 1980 في شأن المطبوعات والنشر، حيث وفر حماية محدودة للأعمال الإبداعية، حيث ركز هذا التشريع حصراً على ترخيص الناشرين وترخيص استيراد الأعمال الإبداعية، وهي الأعمال المحمية بحقوق المؤلف، مع وجود تفاصيل قليلة بشأن حماية حقوق المؤلف نفسها، ثم جاء أول قانون لحقوق المؤلف عام 1992، الذي وفر الحماية لعدد من المصنفات الإبداعية، وتضمن قائمة بأنواع المصنفات التي يمكن حمايتها، كما قدم الحماية للشخص الطبيعي مدى حياته ولمدة خمس وعشرين سنة ميلادية بعد وفاته.

وفي عام 2002، أصدر المشرع الإماراتي قانوناً اتحادياً بشأن حقوق المؤلف، حيث جاء هذا القانون نتيجة انضمام دولة الإمارات العربية المتحدة إلى منظمة التجارة العالمية، وكجزء من هذه المنظمة، كان لابد من الالتزام بالأحكام التي جاءت بها اتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية (اتفاقية تريبس)، والنصوص القانونية الواردة في اتفاقية تريبس هي مدرجة بالفعل في الاتفاقيات الدولية القائمة حالياً، ولكن اتفاقية تريبس أعطت زخماً لهذه الاتفاقيات من خلال إنفاذ حقوق الملكية الفكرية، وزيادة العقوبات الجزائية والتعويضات.

ومن خلال استعراض اجتهاد محاكم دبي، وعلى الأخص محكمة تمييز دبي، يمكننا تقسيم اجتهاد المحكمة إلى فترتين، فترة كان التركيز فيها منصبًا على مسألة التعويضات من خلال رفع دعوى ضد المعتدين على حقوق المؤلف، أو تحديد طبيعة المصنفات المحمية بحقوق المؤلف، ثم تحول التركيز من قبل المحاكم ليكون بصورة أكبر على المسائل الفقهية، حيث أدى ذلك إلى التعمق في المسائل المتعلقة بحقوق المؤلف.

وبالاطلاع على قانون حقوق المؤلف بدولة الإمارات العربية المتحدة لسنة 2021، يمكن القول بأن القانون قد حاول الموازنة بين مصلحتين، وهما مصلحة المنتجين والناشرين، ومصلحة المؤلفين الذين يرغبون أن يكون لهم احتكار محدود على مصنفاتهم، وكذلك وصول الجمهور إلى هذه المصنفات.

وعند المقارنة مع قانون براءات الاختراع على سبيل المثال، فمن أجل حصول اختراع ما على الحماية، يجب أن يكون الاختراع مبتكرًا، ومستحدثًا، وأن يكون قابلاً للتطبيق الصناعي، كما يجب أن يكون الاختراع غير معروف لدى شخص لديه مهارة في المجال المعني، وهذه المعايير عالية، وعند مقارنة ذلك بقانون حقوق المؤلف ومستوى الأصالة المطلوب للمصنفات، نجد أن الحد الأدنى للحماية في حق المؤلف منخفض، فالشرط الوحيد ليكون مصنفًا أصيلاً هو أن يكون غير منسوخ من مصنف آخر، ويتضمن مستوى كافيًا من الإبداع.

لقد جاء قانون حق المؤلف بقائمة تتضمن أمثلة للمصنفات التي تستحق الحماية، فأى فرد بإمكانه أن يؤلف مصنفًا، حيث إنه ليس هناك حاجة للتسجيل، ما دام قد تم نقل الفكرة إلى وسيط ملموس أو ثابت، فهذا يكفي للحصول على الحماية، وعدم اشتراط التسجيل للمصنف في ظل قانون حق المؤلف هو أمر إيجابي لأصحاب حقوق المؤلف، مقارنة مع قانون العلامات التجارية الذي يتطلب

تقديم طلب لكل صنف من السلع أو الخدمات بحسب طبيعتها، فإذا كانت لدى الشركة علامة تجارية في العالم الواقعي ورغبت في حمايتها في الميتافيرس، فيتعين على صاحب العلامة التجارية أن يتقدم بطلب تحت صنف مختلف، وهذا الأمر ليس ضروريًا بموجب قانون حقوق المؤلف، فليس هناك حاجة للتسجيل.

إن مسألة التدخل البشري على قدر كبير من الأهمية، فعند الاطلاع على قانون حقوق المؤلف لعام 2021، يتكون انطباع بأن المشرّع يشير في العديد من نصوصه إلى الشخص الطبيعي أو الشخص الاعتباري، مثل مؤسسة أو ناشر، ولكن لا توجد إشارة إلى آلة الذكاء الاصطناعي أو مجموعة من الرموز كمؤلف قائم بحد ذاته يستحق الحماية، فدائمًا ما كانت الآلات والأدوات تساعدنا، ولكن لا بد من تدخل بشري بإدخال التعليمات، بغض النظر عن مستوى هذا التدخل.

ومن المسائل المهمة التي تطرح عند الحديث عن الميتافيرس، الاستخدامات المجهولة، وبالنظر في المادة (7) من قانون حقوق المؤلف الإماراتي، يلاحظ أنها تسمح للمؤلف بمنح ترخيص مصنفه إلى أي شخص يحدده ولأي غرض، وعلى أي منصة وبأي وجه كان، ومن ثم، فلا يوجد حظر أو قيد على الطريقة التي يمكن من خلالها لصاحب المصنف استخدام أو ترخيص مصنفه المحمي بحقوق المؤلف، مما يعني أنه يمكن استخدام المصنف في الميتافيرس.

ونجد أيضًا في المادة (9) من قانون حقوق المؤلف، أن المشرّع قد قدم الحماية للمؤلفين أصحاب الحقوق من خلال السماح للمؤلف بنقل أو ترخيص مصنفه، ولكن اشترط المشرّع أن يكون ذلك بموجب عقد مكتوب يحدد فيه الحق محل النقل أو الترخيص، وكذلك النطاق الجغرافي والمدة.

ومن خلال الاطلاع على المادة (11) من قانون حقوق المؤلف، نجد أن الغرض من هذه المادة هو حماية المؤلف، حيث أتاحت المادة (11) للمؤلف إعادة النظر أو تعديل شروط عقد الترخيص أو عقد التنازل لوجود تفاوت في المعلومات بين المؤلف والناشر، ذلك أن الناشر لديه قوة احتكارية، حيث إن عدد الناشرين محدود، وهم على درجة كبيرة من المعرفة والدراية، أما المؤلف فهو بخلاف ذلك ليس على اطلاع بالسوق، وعليه، فإن العوائد التي سيحصل عليها المؤلف قد تكون أقل بكثير عند مقارنتها بتلك التي قد يحصل عليها بعد مرور بضع سنوات، ولهذا كله، فقد أتاح القانون إمكانية إعادة النظر في عقد الترخيص.

ويلعب قانون العقود دورًا كبيرًا عند الحديث عن حقوق المؤلف والميتافيرس، وفي هذا الإطار نجد المادة (7) من قانون حقوق المؤلف قد أتاحت صياغة نص عام في العقد يسمح للمؤلف بنقل جميع حقوقه في المصنف وبأي شكل كان، والسؤال الذي يطرح بهذا الشأن فيما إذا كانت المحكمة ستعتد بمثل هذه العبارة أم سيتم القضاء ببطان هذا النص، خاصة مع وجود المادة (9) والتي تشترط أن ينص عقد الترخيص على النطاق، والغرض، والنطاق الجغرافي، والمدة.

وبالنسبة لمسألة إنفاذ حقوق المؤلف، فهي مسألة مستمرة من سنوات مضت، سواء في العالم الواقعي أو في عصر الإنترنت أو في عالم الميتافيرس، وقد يكمن الحل في مزيج من الإجراءات، فيمكن على سبيل المثال أن يكون هناك تنظيم ذاتي من قبل المشاركين والقائمين على الميتافيرس، وكما يمكن الاعتماد على قانون العقود، مثل عقود الترخيص والتنازل، ويمكن كذلك استخدام تدابير تقنية كاستخدام نظام تشفير موثوق به، أو نظام إدارة حقوق المؤلف، أو اللجوء للحظر في حالة الاشتباه أن شخصًا ما يقوم بنسخ المصنف في الميتافيرس، فيمكن للمنصة مثلاً إرسال خطاب تحذير، ومن ثم يتم فرض حظر على الشخص، كما يمكن أن تكون هناك مسؤولية تتحملها منصة الميتافيرس، تكون مماثلة

لمسؤولية مزود خدمة الإنترنت، فمن المتصور أن توجد منصة تتيح للمستخدمين تحميل أو استخدام المصنفات بشكل غير قانوني، وفي حالة معرفة منصة الميتافيرس بهذا الأمر، تقوم مسؤولية منصة الميتافيرس، وكذلك يمكن فرض عقوبات جزائية، وغرامات، وتعويضات، وأوامر الكف والمنع بحق من يخالف حقوق المؤلف في عالم الميتافيرس، فهذه في مجملها تشكل أدوات مهمة جدًا يمكن استخدامها لمنع الاعتداء على المصنفات المحمية بحقوق المؤلف.

الميتافيرس من منظور مايكروسوفت

السيد/ خالد الشبراوي

رئيس قسم القطاع الحكومي- مايكروسوفت الإمارات العربية المتحدة

عند مراجعة الإحصائيات، يتبين أن حوالي 52 بالمائة من الأجيال الجديدة سوف يتفاعلون داخل الميتافيرس بشكل أو بآخر من خلال إنتاج صورهم الرمزية الذكية من خلال إنشاء رموز غير قابلة للاستبدال داخل الميتافيرس، وفي واقع الأمر هذا ما يؤكد استطلاع أجرته شركة مايكروسوفت هذا العام كجزء من تقريرها السنوي لمؤشر توجهات العمل الحديث، والذي يعتبر بمثابة معلومات عامة يمكن للجميع الوصول إليها، ويعتبر هذا جزءًا آخر من البيانات التي تشير إلى أن الميتافيرس جاء ليبقى ويصبح أسلوب حياة، فهي مسألة وقت فقط قبل أن يبدأ الجميع تلك الرحلة بطريقة أو بأخرى.

من وجهة نظر مايكروسوفت، نعتقد أن الميتافيرس سيشكل فضاءً يلتقي فيه الأشخاص والأماكن والأشياء معًا والتي تمثل حقًا اللبنة الأساسية لحياتنا ومجتمعنا، ولكن كيف ستتفاعل هذه العناصر مع بعضها البعض في تجارب تدوم ساعات للسماح بإنشاء عوالم جديدة والمحاكاة والتنبؤ والأتمتة دون الإحساس بأن ذلك سيكون مختلفًا عن العالم المادي.

ويمكن من خلال الميتافيرس مساعدة الأشخاص على تقديم الدعم عن بُعد للزملاء الآخرين في بيئة العمل المتواجدين في الميدان، وذلك من خلال تقديم خدمات دعم عن بُعد في مجال التصنيع على سبيل المثال، حيث يمكن للأشخاص الذين يقومون بالتصنيع من تمكين العاملين في الميدان من الاتصال بالمشرفين، وذلك عن طريق التقليد أو تمثيل حضور الأشخاص الموجودين في المكتب إلى الميدان باستخدام الواقع الافتراضي من خلال تجربة افتراضية يمكنها الربط مع العالم المادي، وهناك جزء آخر يتمثل في بناء عوالم تفاعلية تشاركية

جديدة تساعد الأفراد على التفاعل معًا سواء كان ذلك لأغراض العمل، أو من أجل خوض تجارب التسوق، والتي تركز على المستهلك في العالم الرقمي والسماح بحدوث هذه التجارب بكل سلاسة ودون أي عقبات.

ومما يجب التنويه إليه، هو اعتماد الأفراد رؤية تجارب الميتافيرس من خلال أجهزة الواقع الافتراضي، ولكن في الحقيقة، إذا رغب الفرد في خوض تجربة ميتافيرس مناسبة، فيجب ألا يعتمد على جهاز واحد، بل يمكن خوض تلك التجربة من خلال أجهزة واقع مختلط أو أجهزة الواقع الافتراضي، ويمكن حتى خوض تجربة في الميتافيرس من خلال الهاتف المحمول، أو جهاز الحاسب الآلي أو الجهاز اللوحي، وربما في المستقبل من خلال الساعة الذكية حيث يمكن عرض مقاطع الهولوجرام، فهذه هي الطريقة التي نتخيل بها المستقبل وكيفية وصول الجهاز الحاسوبي إلى هذا المستوى الجديد من التطور.

إدارة العقود والاتفاقات الحكومية في الميتافيرس

المستشار/ ريتشارد ستيفنز

مدير قسم عقود الإعلام والاتصال وتقنية المعلومات

دائرة الشؤون القانونية لحكومة دبي

هناك شكلان حديثان من الميتافيرس، ميتافيرس مغلق أنشأه عمالقة التكنولوجيا مثل منصة ميتا هورايزن وورلد ومنصة روبلوكس، ومنصة فورتنايت، وميتافيرس آخر مفتوح مبني على بروتوكولات مفتوحة ويستفيد من تقنية البلوكتشين مثل منصة ساندبوكس ومنصة ديسنترالاند، وعلاوة على التمييز بين النوع المفتوح والمغلق، الأمر لا يقتصر على استخدام التكنولوجيا المملوكة أو مفتوحة المصدر فحسب، بل إنه يتجاوز ذلك ليشمل الجانب المتعلق بالحوكمة أيضًا.

ونجد في الميتافيرس المغلق، بأن مشغل المنصة يتحكم في كيفية تفاعل الأشخاص، مع إمكانية تشغيل بيني محدودة مع المنصات الأخرى، ويمكن وصف هذا الخيار، من الناحية النظرية، بأنه بيئة آمنة يمكن التحكم فيها بشكل أكبر، في حين أن باقي أنواع الميتافيرس الأخرى المفتوحة تتبنى التحكم اللامركزي، أي أن سيادة المستخدم والممتلكات يجب أن تكون لها الأولوية على المنصة نفسها، كما يحق للفرد أن يجني أرباحًا مقابل استخدام أفراد آخرين لبياناته، وهناك منصات تقوم بتوسيع المجال الفني للبرمجيات والأجهزة، وهو ما يسمى ميتافيرسات (الهاي فاي) التي حاولت أن تجعل منصاتها مفتوحة أمام الجميع.

وهناك حاجة إلى تحديد ما إذا كان المحتوى قد تم إنشاؤه داخل الميتافيرس أو خارجه، فبالنسبة للمحتوى الذي يتم إنشاؤه خارج الميتافيرس، ستسري عليه قوانين الملكية الفكرية، إذ إنه عادةً ما يكون العمل مملوكًا للفرد الذي أنشأه، أو

إذا تم تنفيذ العمل أثناء فترة عمل صاحبه، فمن المحتمل أن يكون صاحب العمل هو من له حق الملكية، وتحتاج الجهات الحكومية إلى التأكد من حقوق مؤلف المحتوى الذي تم إنشاؤه، وقد يكون لهذا المحتوى قيمة فنية أيضًا وتجب له الحماية في ضوء حقوق المؤلف.

وإذا لم يملك الشخص الحقوق اللازمة، فهو بحاجة إلى التواصل مع مالك الحقوق للحصول على الموافقة والترخيص، وبخلاف ذلك، فإن ذلك الشخص يعرض نفسه للمخاطر المرتبطة باستخدام هذه العلامة من طرفه ومن طرف مشغلي المنصة، ومن المحتمل أن يكون قد انتهك شروط استخدام المنصة.

وقد تظهر بعض المشاكل التعاقدية تتمثل في كيفية تنظيم عملية التسليم والدفع، وفيما إذا كان الدفع على شكل رسوم ثابتة، أو على أساس قياس الوقت والمواد، ويجب التأكد من إعداد مجموعة واضحة من متطلبات العمل ووثائق المواصفات، والآثار المترتبة على الإخلال بالالتزامات التعاقدية.

التشريعات المنظمة للميتافيرس

المستشار / رشا العارضة

التمييزي ومشاركوه للمحاماة والاستشارات القانونية

تعد خصوصية البيانات مسألة مهمة للغاية، حيث تكمن أهمية خصوصية البيانات في كمية البيانات التي يتم الحصول عليها، والتي لا تقتصر فقط على الاسم والموقع، ولكنها تشمل كذلك لغة الجسد والصوت وتعابير الوجه فكل شيء تقريبًا يتم الحصول عليه، حتى أدق البيانات الشخصية يتم الحصول عليها عند استخدام أي شخص للميتافيرس، وهناك مسألة أخرى مهمة وهي العملات والدفع الرقمي، ذلك أن هناك مجموعة كبيرة من العملات الرقمية وما يترتب على ذلك من مشكلات.

أما بالنسبة للقوانين والتشريعات، فهي إحدى أكبر التحديات المرتبطة بالميتافيرس، فبالرغم من وجود القوانين، ولكن تكمن الصعوبة في كيفية تطبيق هذه القوانين على الميتافيرس، فنحن نتعامل مع الإنترنت والويب 2 بشكل عام منذ وقت طويل، إلا أننا ما زلنا نواجه مشكلات متعلقة بالإنترنت على شاكلة مشكلات منصات التواصل الاجتماعي والتي ما زلنا نواجهها ولم نصل إلى حلول كاملة لها على الرغم من وجودها منذ مدة طويلة، والسبب يعود في ذلك إلى وجود وتطور التقنية بشكل مستمرة، والقوانين لا تعكس ذلك بالضرورة، ولكن من أجل تنظيم هذه التقنية فإننا بحاجة إلى معرفة كيفية عملها وما هي المشاكل التي ستطرأ لاحقًا.

وهناك حاجة إلى خلق بيئة آمنة للأشخاص لاستخدام الميتافيرس، بحيث تكون لديهم بيئة آمنة تسمح لهم بالعيش والتفاعل مع أشخاص آخرين في الميتافيرس، وعليه، فقد تكون هناك حاجة إلى بعض اللوائح الخاصة

بالميتافيرس، لكن لدى حديثنا عن اللوائح، فما هي اللوائح التي نتحدث عنها؟ هل نتحدث عن اللوائح المتعلقة بمزودي المنصة؟ أم أننا نتحدث عن تنظيم المستخدمين أو تصرفاتهم في الميتافيرس؟ ذلك أن مزودي المنصات يتحملون مسؤوليات كبيرة ولديهم الكثير من البيانات التي يجمعونها من مختلف مستخدمي الميتافيرس.

وفي هذه المرحلة يمكننا القول إنه يجب تكييف الميتافيرس مع القانون بصورة أساسية لأننا سنحاول استخدام القوانين الحالية لتسري على الميتافيرس، لأن القانون بشكل عام ليس خاصًا بمجال معين، ولكن يمكن تطبيقه كما هو الحال في عدة مواقف مع وجود بعض القيود، وهذا هو السبب الذي يكمن في احتياجنا لاحقًا إلى قوانين ولوائح أخرى تنظم مسائل الميتافيرس على وجه التحديد.

لا توجد قوانين أو لوائح تتعلق بالميتافيرس على وجه التحديد، فالميتافيرس ليس اختصاصًا بحد ذاته بشكل أساسي، لذلك نحن لا نتحدث عن القوانين التي يمكن تطبيقها فقط على الميتافيرس كما ذكرنا، فهو يحدث في عدة منصات، لذلك لا يوجد قانون محدد، ومن الجدير بالذكر أن دولة الإمارات العربية المتحدة كان لها الريادة في هذا المجال، حيث أصدرت إمارة دبي قانونًا محددًا ومرتبطة بالميتافيرس، وهو قانون تنظيم الأصول الافتراضية، وهو الأول من نوعه في العالم.

ولكل منصة في الميتافيرس، شروط وأحكام، شبيهة بشروط وأحكام منصات وسائل التواصل الاجتماعي، والتي تخضع لاختصاص قضائي محدد، وهذه الشروط والأحكام ستجعل المستخدم يقبل بعض الشروط وأن يقبل بمحاكم معينة أو اختصاص قضائي معين لتنظيم العلاقة بين المنصة والمستخدم بصورة رئيسية، ومن ثم، فإن أي تصرف يقوم به المستخدم أو في حالة إخلاله بشروط

الاستخدام الخاصة بهذه المنصة، سوف تكون هناك علاقة تعاقدية بين الطرفين وسوف يتم تحديد الاختصاص القضائي استناداً إلى هذه الالتزامات التعاقدية.

وتوجد العديد من الأسئلة المرتبطة بحماية العلامات التجارية، وذلك فيما يتعلق بحماية المنتجات من خلال العلامات التجارية، فعند تسجيل علامة تجارية، فإن مالك العلامة يسجل منتجات معينة أو خدمات معينة، ولذا فإن السؤال هو إذا كان لدى مالك علامة تسجيل بشأن منتج معين، فهل يعني ذلك أن لديه حماية لهذا المنتج الافتراضي كذلك على الرغم أن هذه سلعة افتراضية وتلك سلعة فعلية؟ لقد أصدر المكتب الأوروبي للملكية الفكرية إرشادات إلى جميع الشركات الراغبة في حماية علاماتها التجارية للسلع الافتراضية بشأن التصنيف الذي يجب عليهم التسجيل فيه.

وتعد الأصول الافتراضية مهمة للغاية في عالم الميتافيرس، بل تعد محور التركيز سواء كانت عبارة عن رموز مميزة غير قابلة للاستبدال أو عملات مشفرة يجري استخدامها، ومن المهم أن نعرف أن العملات المشفرة لكل منصة مختلفة، فكل منصة لها عملاتها المشفرة الخاصة التي يتم استخدامها، ومن ثم فهناك العديد من المسائل المتعلقة بالمعاملات المالية التي تحدث في الميتافيرس، وكيف ستكون مرتبطة بالعالم الواقعي من حيث إمكانية تحويل العملات أو العملات المشفرة والأصول الافتراضية الموجودة في الميتافيرس إلى أصول في العالم الحقيقي، وقد أصدرت إمارة دبي قانون تنظيم الأصول الافتراضية في دبي، وهو القانون أنشئت بموجبه سلطة تنظيم الأصول الافتراضية، والتي ستقوم بتنظيم إصدار الأصول الافتراضية، وسوف تراقب التعاملات كما ستنظر في اللوائح والقوانين ذات الصلة بالأصول الافتراضية.

ومسألة الضرائب قضية أخرى تتعلق بالأصول الافتراضية، حيث إن السؤال هنا كيف سيتم النظر في الضريبة؟ هل سيكون هناك ضريبة على الدخل؟ وهل سيكون هناك ضريبة مبيعات أو ضريبة قيمة مضافة على الأصول الافتراضية التي يتم شراؤها في الميتافيرس؟ لقد صدرت في الولايات المتحدة الأمريكية إرشادات تم فيها توضيح أن العملات المشفرة هي ممتلكات تدر أرباحًا متعلقة بها، ومن ثم فهي خاضعة للضريبة.

مستقبل التعلم في الميتافيرس

المستشار/ عبد الناصر خاملشي

مدير قسم التدريب والتطوير المهني للمحامين والمستشارين القانونيين

دائرة الشؤون القانونية لحكومة دبي

لقد تم تطوير قاعة ميتا للتطوير المهني القانوني المستمر، حيث يمكن للمتدرب الحصول على التعلم الخاص به، وتعد قاعة الميتا مكتبة مرجعية حية، يمكن لأي فرد زيارتها في أي وقت والبدء في التعلم، وما يميز النظام بأنه يمكن للفرد من التعمق في دراسة المحتوى والمادة العلمية، في الوقت الذي يراه مناسبًا، والأمر الذي يجعل هذا المحتوى مختلفًا عن أي نوع آخر من المحتوى، هو أنه يمكن مشاهدة زملائه في المنصة، وبالتالي يمكن طرح أي معلومة معينة هناك حاجة لمناقشتها وتعلمها بأسلوب رائع كفريق، بحيث يمكن الدخول إلى قاعة التدريب الافتراضية والاطلاع على المحتوى.

وحيثًا، فإن التعلم على الميتافيرس هو مجرد جزء واحد من استراتيجية برنامج التطوير المهني القانوني المستمر، وما يميز هذه التقنية القدرة على التفاعل مع المحتوى بعد مغادرة القاعة الافتراضية، لذلك عندما يشاهد المستخدمون مقطعًا مرئيًا مدته عشر دقائق، سوف يظهر لديهم رمز شريطي على الجانب الأيسر من شاشة التدريب، وبعد مسح هذا الشريط، سوف ينتقل المستخدمون إلى التمارين الخاصة بهم، ذلك أن كل جزء من البرنامج التدريبي له تمرين خاص به، ومن المزايا المتاحة أنه يمكن إرسال الرمز مباشرة إلى الهاتف المحمول الخاص بالمستخدم، وإذا رغب المستخدم بإلقاء نظرة على البرنامج التدريبي فإنه يمكن ذلك من خلال الاستماع إليه، فيمكن على سبيل المثال الاطلاع على الصفحات الخاصة بالفرق بين نظام القانون الأنجلوسكسوني ونظام القانون اللاتيني، ومن ثم التفاعل مع الأسئلة الخاصة بذلك، وقد يطلب البرنامج وضع الإجابات ضمن

تسلسل هرمي معين وفقاً للإجابة الصحيحة، ويمكن للنظام الاطلاع على الإجابة الصحيحة، وفي حالة وجود أي شك بالنسبة للإجابة الصحيحة فيمكن للمستخدم أن العودة إلى القاعة الافتراضية، واختيار المحتوى الخاص به ومشاهدته مرة أخرى.

وبمجرد الانتهاء من التعلم، يوجد ما يعرف بمسارات التعلم الخاصة بالمستخدم، بحيث يمكن الرجوع إلى بوابة التطوير المهني القانوني المستمر والاطلاع على مسارات التعلم الخاصة بالمستخدم، وقد صمم النظام بطريقة تسمح بإرسال أسئلة بشكل متكرر إما أسبوعياً، أو شهرياً، أو سنوياً، وفي حال معرفة بعض الإجابات دون إجابات لأسئلة أخرى، فإن نظام الذكاء الاصطناعي الداعم لنظام التعلم سيقوم بتطوير ملف شخصي خاص بتعلم المستخدم.

إن مستقبل التعلم في برنامج التطوير المهني القانوني المستمر لا يقوم فقط على مجرد الاستماع، ولكن يعتمد على التفاعل بين المشاركين جميعاً ضمن مؤشرات معينة، ومن ثم، فإن التعليم لن يعقد فقط في القاعة الافتراضية بين المستخدمين، ولكن يمكن للمستخدم كذلك مراجعة أهدافه وأدائه وكيفية تحقيق ذلك، ويتوافر في البرنامج مساعدا الذكاء الاصطناعي الذين بإمكانهم تقديم المساعدة للمستخدم في جميع مراحل التدريب وعلى كافة المستويات.

ملكية الأصول الافتراضية

المستشار / بابریتا موهان میشرآ

مكتب فينجوريس كاونسيل للاستشارات القانونية- دبي

بداية يجب تعريف الأصل الافتراضي، وتحديد الفرق بينه وبين الأصل الرقمي، والوقوف على معنى الملكية وأنواعها، وفيما إذا كانت الأصول الافتراضية الموجودة في المحافظ مملوكة لأصحابها أم لا، فكل هذه الأسئلة تتطلب الإجابة عليها، ذلك أن هناك العديد من المسائل التي تدخل ضمن نطاق الرموز المميزة غير القابلة للاستبدال والميتافيرس، وتلك التي لا تدخل ضمن ذلك، الأصل الافتراضي هو تمثيل رقمي لشيء ذي قيمة، فعند الحديث عن الأصول الافتراضية، البعض قد يعتقد أن المقصود هنا هو الأصول الموجودة افتراضياً، وغير ذلك من الأصول لا تعتبر أصولاً افتراضية، وكما يوجد خلط في استخدام مصطلحي الأصل الرقمي والأصل الافتراضي، فالأصل الافتراضي يمكن أن يكون أصلاً رقمياً باعتبار أن الأصل الرقمي هو الجزء الأكبر.

إن مجموعة العمل المالي (FATF)، هيئة حكومية تنظيمية دولية تعنى في المقام الأول بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، هي معنية بنمو الأصول الافتراضية وبالمنهجية التي يقبل بها الأشخاص الأصول الافتراضية وكيفية استخدامها، وقد قدمت مجموعة العمل المالي تعريفاً للأصل الافتراضي على أنه التمثيل الرقمي للقيمة التي يمكن تبادلها ونقلها رقمياً، ومن ثم استخدامها لأغراض الدفع والاستثمار، وتتميز الأصول الافتراضية، في كونها قابلة للتداول ويمكن استخدامها لأغراض الدفع أو الاستثمار، ومن الأمثلة على الأموال الافتراضية البيتكوين، والليتكوين، والإثيريوم، والدوجكوين، ومن جانب آخر فإن التمثيلات الرقمية للعملات الورقية الحديثة والأوراق المالية وغيرها من الأصول المالية لا تعتبر أصولاً افتراضية، فعلى سبيل المثال الأموال التي يحتفظ الفرد

فيها في الحساب البنكي والتي تكون مدعومة بالعملات الورقية ويتم تحويلها عبر الإنترنت هي أصول رقمية، ولكنها ليست أصولاً افتراضية فعلية.

إن المؤسسة المعنية بتنظيم الأصول الافتراضية هي مجموعة العمل المالي، فمجموعة العمل المالي هي مؤسسة حكومية تقوم بوضع قواعد دولية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، ويتمثل جزءاً من اختصاصها في توضيح وتحديد الأصول الافتراضية وإدارتها على الصعيد العالمي، وقد اقترحت مجموعة العمل المالي بالفعل المبادئ ذات الصلة بهذه الأصول، ولكنَّ عددًا قليلاً من الدول الأعضاء قبلت بهذه المبادئ.

والملكية هي الحيازة القانونية للممتلكات سواء كانت عينية أو غير عينية، وهناك العديد من النظريات التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالملكية ومنها نظرية الإشغال، ونظرية العمل، ونظرية الملكية والهوية الشخصية، والنظرية الاقتصادية، وبالحدوث عن نظرية الإشغال فتطلق على الملكية التي يكون فيها للشخص حيازة على قطعة أرض لمدة طويلة على سبيل المثال، فحينما يشيد شخص ما منزلًا صغيرًا على قطعة أرض، ويستثمر في ذلك لمدة زمنية طويلة، ثم يأتي هذا الشخص ويطالب بهذه الأرض من الحكومة لإثبات ملكيته لها من خلال حيازته الفعلية، فيُطلق على ذلك نظرية الإشغال، أما نظرية العمل، فتعني أن الملكية حق مكتسب للشخص من خلال عمله، فمن خلال عمله في أي شيء، يستحق عن هذا الشيء راتبًا أو عمولة ولا يمكن لأحد أن يمنعه من الحصول على هذا المقابل، أما نظرية الملكية والهوية الشخصية فتعني قدرة الفرد على التصرف كشخص حر لديه القدرة على إدارة ممتلكاته من خلال تبادل الأموال، ومن ناحية أخرى فإن النظرية الاقتصادية تفيد بملكية الشخص لشيء إذا كان له منافع اقتصادية.

وعلى الرغم أن الأصول المشفرة وعناصر الميتافيرس تماثل الممتلكات والأشياء الواقعية من ناحية أنه يلزمها إجراء نقل ملكية واضح نظرًا للقيود التقنية الخاصة بالبلوك تشين، فإن هذا لا يعني ضمنيًا أن الأصول الافتراضية تتمتع بنفس مستوى الحماية فيما يتعلق بالأصول الافتراضية.

ومن أهم التداعيات القانونية التي تتعلق بالأصول الافتراضية والرموز المميزة غير القابلة للاستبدال هو حماية البيانات والخصوصية، وإذا تطرقنا لهذه التداعيات، فسوف نجد العشرات من السبل التي يمكن للمجرمين استغلالها، وفي حال كانت الاشتراطات غير كافية، فإن العديد من مواقع الميتافيرس تحتفظ بحقها في تغيير شروط خدماتها، والمسألة هنا لكل موقع من مواقع الميتافيرس قواعده الخاصة، والتي يتم تغييرها وفق اشتراطاتهم الخاصة، وفي حال عدم قبول الفرد هذه الشروط، فلا يمكن له استخدام هذه المواقع، وبصرف النظر عن هذا الأمر، فهناك سلطة مركزية تتحكم في الميتافيرس، وعليه، فإن القواعد واللوائح التي تنظم الميتافيرس هي مركزية تمامًا ويمكن تغييرها في أي وقت.

والسؤال المطروح هنا، هو تحديد دور السلطات في توفير مكان افتراضي آمن، حيث توجد في كل دولة العديد من المؤسسات التي تُعنى بالمساحات الافتراضية، ويمكنها تحديد ماهية التصرفات التي تحدث في تلك المساحات، وكما يمكنهم مراقبتها من الناحية التقنية، وهناك الكثير من الغموض في العديد من الدول بشأن البيتكوين، وسواء كان عملة مشفرة أو أصلًا افتراضيًا، فلا يمكن الحصول على هذه العملات كعملات مشفرة، حيث يجب أن تكون جميع العملات المشفرة خاضعة لفئة من الأصول، وأن يكون هذا الأمر معروفًا ضمنيًا لدى الدول الأعضاء، وحينها سيكون من الأسهل إصدار قوانين الملكية.

غسل الأموال بين الواقع والميتافيرس

المستشار / طارق سعيد صالح

مدير قسم الدعاوى الحكومية

دائرة الشؤون القانونية لحكومة دبي

يُمر غسل الأموال بعدة مراحل تشمل الإيداع وهو استثمار وإدخال الأموال المجنية من الجرائم والأعمال غير القانونية إلى النظام المالي عن طريق تأسيس شركات أو حسابات بنكية وهمية أو التحويل إلى عملات أجنبية ذات قيمة أعلى أو أصول لسهولة التصرف فيها فيما بعد، وأما مرحلة التمويه فهي مرحلة التعتميم والتجميع بإخفاء علاقة الأموال بمصادرها غير المشروعة، حيث تبدأ بعد دخول الأموال في قنوات النظام المصرفي الشرعي، وهناك مرحلة الدمج وهي مرحلة التجفيف بإتاحة الأموال للمجرم لتظهر وكأنها مصادر مشروعة تمنحه فرصة لإجراء التعاملات المالية وشراء العقارات والاستثمار المالي بشكل علني بدمجها في مشروعات اقتصادية، حتى تظهر بشكل نهائي على أنها عائد أو مكتسب طبيعي لصفقة من الصفقات العادية.

وفي ضوء انتشار الميتافيرس أضحي متعيناً تقنينه، لا سيما وأن غاسلي الأموال قد يجدون فيه مجالاً خصباً لغسل وتبييض أموالهم المشبوهة، وهو ما فطنت إليه إمارة دبي بأن أصدرت قانوناً بشأن تنظيم الأصول الافتراضية في إمارة دبي برقم (4) لسنة 2022 والصادر بتاريخ 2022/2/28، ومجابهة احتمالية استخدام الميتافيرس في غسل الأموال والعمليات المشبوهة.

وقد منح المشرع السلطة للجهة المختصة في الإمارة بتنظيم خدمات الأصول الافتراضية والإشراف والرقابة عليها، ويكون لها في سبيل ذلك التنظيم والرقابة على تشغيل وإدارة منصات الأصول الافتراضية وتقنية السجل الموزع ومحافظ

الأصول الافتراضية، ومراقبة التداولات والمعاملات التي تتم من خلالها، ومنع التلاعب الذي يتم بأسعار تداولات الأصول الافتراضية، ووضع الضوابط اللازمة التي تكفل حماية المستفيدين والحد من الممارسات المشبوهة.

ومن أهم الاتفاقيات الدولية التي تتعلق بغسل الأموال اتفاقية الأمم المتحدة عام 1988 والتي تهدف إلى تعزيز التعاون بين الدول حتى تتمكن من التصدي بفعالية لمختلف مظاهر مشكلة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية، وتعتبر أول اتفاقية دولية تعرضت لموضوع غسل الأموال، وقد تركت هذه الاتفاقية للدول حرية التصرف واتخاذ الإجراءات التي تراها كل دولة مناسبة وذلك حسب ظروفها لمنع تحريف، أو تمويه، أو تبديل، أو حذف حقيقة الأموال إذا كانت متحصلة من إحدى الجرائم الخطرة.

أما بالنسبة للتنظيم القانوني لمكافحة غسل الأموال في دولة الإمارات العربية المتحدة، فتوجد عدة قوانين على المستوى الاتحادي والمحلي مثل مرسوم بقانون اتحادي رقم (4) لسنة 2002 بشأن مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة والملغى بالمرسوم بقانون اتحادي رقم (20) لسنة 2018 الصادر بتاريخ 2018/9/23 والمنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ 2018/9/30 والمعمول به اعتبارًا من 2018/10/30، وقرار مجلس الوزراء رقم (10) لسنة 2019 بشأن لائحته التنفيذية.

وقد صدر قرار وزير العدل رقم (533) لسنة 2019 الصادر بتاريخ 2019/7/2 والمنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ 2019/7/7، والمعمول به اعتبارًا من 2019/7/7 بشأن إجراءات مواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بالمحامين والكتاب العدل وأصحاب المهن القانونية المستقلين.

أما على الصعيد المحلي فقد صدر قانون رقم (4) لسنة 2016 بشأن مركز دبي للأمن الاقتصادي والصادر في إمارة دبي بتاريخ 2016/4/18 والمنشور بتاريخ 2016/5/15 وتعديلاته، وقانون رقم (4) لسنة 2022 بشأن تنظيم الأصول الافتراضية في إمارة دبي، والصادر بتاريخ 2022/2/28 والمنشور بتاريخ 2022/3/11 ويعمل به اعتبارًا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

ويتبين مما سبق أن دولة الامارات العربية المتحدة قد استنهضت القوى وواصلت جهودها فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث تواصل دولة الإمارات تنفيذ مجموعة من الإجراءات المهمة لمكافحة الجريمة المالية، وتعزيز فعالية نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يتماشى مع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة هذه الجريمة، وخطة العمل الوطنية لدولة الإمارات، وقد أحرزت سلطات الدولة المختصة حتى الآن تقدمًا غير مسبوق في اعتماد المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وستواصل زيادة جهودها، من خلال التنسيق الوثيق والمستمر بين الجهات، والتعاون الدولي وكذلك مع القطاع الخاص في هذا الصدد.

الملكية الفكرية والميتافيرس

المستشار / فيكتور سيراني

المدير المسؤول عن وكالة (IP AVID) العالمية

يدرك معظمنا أن القانون عادة ما يتم سنه ليتماشى مع الأعمال أو التكنولوجيا، ولكن من المتصور أن تأخذ الأمور منحى مختلفًا مع ظهور الميتافيرس، أي أن يكون القانون هو الذي يحدد مسار الأعمال والتكنولوجيا، فقد كان الإنترنت موجودًا منذ سبعينيات القرن الماضي، ولكن لم يكن أحد آنذاك يستطيع أن يتخيل مستقبله وإلى أي حد سينتشر ومدى أهميته في كل جانب من جوانب حياتنا وبشكل يومي.

وقد ظهرت العديد من القضايا القانونية بسبب التكنولوجيا، فعلى سبيل المثال أقامت شركة (سي بي اس سونغس) دعوى ضد (امسترد كونسيومر إلكترونيكس) بسبب مشغل شريط الكاسيت المزدوج وذلك لانتهاك حقوق الطبع والنشر، واتهمت الأخيرة بالتشجيع على انتهاك حقوق النشر الخاصة بالموسيقى، وفي 1976، رفعت شركة (استوديوهات يونيفيرسال) دعوى قضائية ضد شركة (سوني) بعدما أطلقت جهاز بيتاماكس لتسجيل فيديو، ثم أقرب إلى يومنا هذا، أدى اختراع الإنترنت وإدخال الملفات الرقمية إلى تسهيل قرصنة الموسيقى والأفلام، وأصبح ذلك في متناول الشخص العادي دون الحاجة إلى تصريح، ولهذا السبب في عام 1998، قامت الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، بسن قانون الألفية الجديدة لحقوق طبع ونشر المواد الرقمية، بينما فرضت دول أخرى عقوبات ضد التحايل على الأقفال الرقمية (إدارة الحقوق الرقمية) التي تحمي الموسيقى أو الملفات الرقمية أو الأفلام.

ومن أهم المشاكل التي يمكن أن يواجهها مالكو حقوق الملكية الفكرية هي إنفاذ حقوق الملكية الفكرية، وهو أمر يتوقف على الشكل الذي سيتخذه الميتافيرس، وذلك فيما إذا كان عالمًا واحدًا، أم على شكل منظمة لامركزية حقيقية، أم عدة منصات، وكما أن الميتافيرس يثير إشكالية تتعلق بولاية المحاكم إذا كان من قام بارتكاب المخالفة دولة خارج الدولة التي حصلت فيها المخالفة، وهناك مسألة أخرى تتعلق بحماية العلامات التجارية، فعلى سبيل المثال قد تكون شركة هيرمس غير مهتمة بعرض علامتها التجارية على الميتافيرس، ولكن قد تكون الشركة عرضة لانتهاك علامتها في الميتافيرس، مما يستوجب على الشركة اتخاذ الإجراءات القانونية من خرق حقوق الملكية الفكرية، والمطالبة بتعويض عن انتهاك العلامة التجارية المشهورة، فهذا مثال على أنواع القضايا التي ستظهر فيما يتعلق بالعلامات التجارية، أو إنفاذ حقوق الملكية الفكرية.

ولا شك أنه مع انتشار الميتافيرس سوف تثار مسائل تتعلق بحماية حقوق المؤلف للبرامج، فرموز البرامج تكون محمية بموجب حقوق المؤلف، ومع ذلك، قد تنشأ المشكلة عندما يتم تقديم الرمز كرسومات، وهو ما يسمى واجهة المستخدم الرسمية، ومثال ذلك ساعة آبل حيث تقدمت الشركة بطلب لحماية التصميم الصناعي لواجهة المستخدم الرسمية في بعض الدول، ولكن في عام 2009، حاولت إحدى الشركات التشيكية، والتي تعد تصاميم متنوعة للألعاب الإلكترونية، أن تتقدم بطلب لحماية حقوق المؤلف للرمز الأساسي، بالإضافة إلى التصميمات الموجودة داخل الألعاب، وبسبب هذا التمثيل البياني، رفضت وزارة الثقافة في جمهورية التشيك ذلك الطلب، وبعد تقديم عدة طعون، أُحيلت القضية إلى محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي، وانتهى الأمر برفض المحكمة لطلب الحماية في هذه الدعوى، ومع ذلك، نوهت المحكمة إلى أنه يمكن حماية

الرسومات إذا كانت تفي بمتطلبات الأصالة والإبداع من قبل الشخص الذي يتقدم بطلب الحصول على حقوق المؤلف.

إن تطبيق القانون في الميتافيرس، ومسألة الولاية القضائية واستخدام تقنية البلوكتشين والسجلات اللامركزية والعملات المشفرة سيساعد بلا شك في زيادة عمليات التعدي، تمامًا كما حدث عند ظهور الإنترنت والملفات الرقمية، وقد لا يكون من السهل تحديد المسؤول عن هذا التعدي كما تتخيل، وعليه، فلا بد من سنّ تشريعات جديدة وإدخال تعديلات على القوانين الحالية، وإنشاء مؤسسات جديدة للمساعدة في تنسيق وتنظيم الميتافيرس.